



تواصل

خالد جمال السويفان

حدود الحرية

حرية الرأي والتعبير من القضايا الشائكة والحساسة، إذ إن الحدود التي ترسمها الدول لهذه الحرية قد تتغير وفقا للظروف الأمنية والنسبة السكانية للأعراق والطوائف والديانات المختلفة الموجودة في الدولة، وقد تلعب الظروف الخارجة عن نطاق الدولة دورا في تغيير حدود الحريات، ولكن مضمون حرية الرأي والتعبير والإعلام في وقتنا الحاضر يتأثر بافتقار البعض فن الحوار والطرح، وعدم احترام أدب الاختلاف واللجوء الدائم لشخصنة النقاشات، واستخدام الألفاظ والمفردات البذيئة والرديئة التي تتعدى على كرامة الآخرين.

نحن مع حرية الإعلام وحق النقد، لكن يجب أن يكون ذلك في حدود عدم التجاوز أو التجرؤ على حرية وحقوق الآخرين، لذلك فنحن لا نتفق مع ما طرحته قناة سكوب بإطلاق مفردات تمس وتسيء وتجرح شريحة من شرائح المجتمع باستذكار وقائع مجتزأة من التاريخ، كما لا نتفق مع ما حدث أيضا من تجمهر البعض عند مقر القناة.

وحتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث، علينا جميعا أن نتجنب النعرات والإسياب التي قد تدفعنا لمجرد التفكير في التطاول أو التعدي على الكرامات.

فالجميع يؤمن بالقانون وهو الفاصل بين جميع شرائح مجتمعتنا، وعلى كل متضرر وحتى لو كان تضمره جسيما أن يلجأ لساحة القضاء الشامخ والنزيه لاسترجاع حقه بعيدا عن التهور.

وعلينا جميعا أن نراعي ما يمس مصلحة الكويت، ونبتعد عن إثارة الفتن أو شق النسيج الاجتماعي.

○ ○ ○

بعد الفاصل: خلال زيارتي مؤخرا لمملكة البحرين ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية والبلدية في المملكة، لاحظت أمرا غريبا وهو دعوة المقيمين الخليجيين للمشاركة في الانتخابات البلدية، سألت أحد أصدقائي البحرينيين المهتمين بهذا الشأن عن هذا الأمر الغريب وهو منح المقيم الخليجي حق المشاركة في الانتخابات، فكان جوابه أن حاجة المقيم الخليجي لعضو في مجلس البلدية تماثل حاجة المواطن إليه، فالصلحة مشتركة بين الطرفين والهدف هو الحفاظ على بلدية المملكة، تمنى لمملكة البحرين الشقيقة المزيد من التقدم والتطور تحت قيادة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله، ووفقكم الله.

alsuwafan@hotmail.com



مجمع نقاش

عبدالعزیز الكندري

شح القيادات النسائية

أقامت شركة الإبداع الأسرية مؤتمر القيادة والتدريب النسائي، وهي مبادرة تستحق التشجيع والدعم لأننا نعاني من شح في القيادات النسائية على مستويات متعددة، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والدعوية. وكان المؤتمر بمشاركة كوكبة من قيادات التدريب والإعلام في العالم العربي، حيث تطرق المؤتمر لعناوين في غاية الأهمية مثل هل يصنع التدريب قادة للدكتور المبدع دائما طارق السويدان، ومهارات إعلامية للأخ محمد كريشان من قناة الجزيرة، وغيرها من المواضيع التي أعتقد أنها أختيرت بعناية، ومجرد التطرق لموضوع القيادة النسائية أعتقد أنه أمر جدا مهم. وكل عمل بشري لا يخلو من خطأ أو تقصير، حيث إن من يعمل بخطئ، وقد أصدرت مجلة «فوربس» قبل أيام قائمة لأكثر النساء نفوذا في العالم، ومع كل أسف أن هذه القائمة لم تحتو إلا على 4 سيدات من العالم العربي، حيث احتلت المكة رانيا العبدالله المرتبة 76، بينما جاءت وزيرة الاقتصاد والتخطيط في الإمارات العربية المتحدة الشيخة لبنى القاسمي في المرتبة الـ 70، واحتوت القائمة أيضا على اسم الشيخة موزة المسند، عقيلة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إضافة إلى الكويتية العصامية مها الغنيم، والتي لم تعرف لماذا تمت إضافة اسمها ضمن القائمة، مع العلم أن هناك العديد من الرؤساء التنفيذييين الرجال يدفعون آلاف الدنانير، لوضع صورهم وأسمائهم على أغلفة المجلات.

أعتقد أنه لو تمت استضافة إحدى هؤلاء السيدات الأكثر نفوذا كمتمحدة في مؤتمر القيادة والتدريب النسائي لكان أفضل، خاصة أنه كان مخصصا لهذا المجال، حيث إن صاحب التجربة بلا شك سيوصلك ويرشدك بشكل أفضل من الكلام النظري البحث وهذا ما تعلمناه. ورغم أن المؤتمر خصص للقيادات النسائية إلا أن حجم المتحدثين من الرجال أقل من أكبر من المشاركة النسائية!

أعتقد أنه آن الأوان لإزالة الحوائط والجدران التي نضعها أمامنا في مقابل الآخرين، خاصة مع من نختلف معهم في الرأي، هناك أسماء نساء كويتية وخليجية وعربية مميزة، لو تمت دعوتها كي تتحدث عن تجربتها لكان أفضل من هذا الكم من الرجال الذين نكن لهم كل احترام وتقدير، وأن الأوان لكي تقوم الكتل السياسية المختلفة بتقديم نماذجها من القيادات النسائية للمجتمع، والقائمة «الانتلافية» في جامعة الكويت متصدرة ومترتبة على عرش الاتحاد منذ 31 سنة، وأن أكثر المصوتين للقوائم من النساء عموما، وإلى الآن لم يقدموا للمجتمع قياداتهم النسائية إلا على استحياء!

كما أن الكتل السياسية اليوم تمتلك قيادات فاعلة ومتميزة بلاشك من النساء الفضليات، ولكن مع الأسف لا أدري ماذا تنتظر كي تقدمها للمجتمع؟ إن المجتمع اليوم بحاجة ماسة إلى العناصر النسائية وعلى جميع المستويات، وعندما تم إقرار حقوق المرأة السياسية انتخابا وترشيحا، توقعنا أن تقوم مختلف الكتل وتقدم نماذج للمجتمع من القيادات النسائية، لكي تتحدث بلسان الأغلبية التي يقرر مصيرها الآخرون.

ومن يقرأ التاريخ جيدا يجد فيه العديد من القيادات والأسماء النسائية التي كانت قائدة للمجتمع من أيام الرسول ﷺ إلى عصور متأخرة، ولا أدري لماذا اختفى أو ندر وجود مثل هذه القيادات النسائية في هذا العصر؟ هل هو بسبب، المجتمع، أم الأعراف والتقاليد، أم طرق التربية التي تعتمد على التلقين، أم جميع ما سبق؟

akandary@gmail.com



رؤيتي

مخلد الشمري

أيها المترفون راقبوا وتغيروا!

الإضرابات العمالية التي يقوم بها الموظفون هي حق طبيعي ومشروع، وتحدث في المجتمعات المحترمة التي تقدس العمل وتتفاني فيه وتلتزم بأوقاته وتخلص له، وفوق ذلك لا يلجأ أفرادها للإضراب إلا في حالات الضرورة القصوى، رغم أن جميع الموظفين في تلك المجتمعات سواء عملوا في القطاع الحكومي أو الخاص يدفعون نسبة كبيرة جدا من رواتبهم تصل في بعض الدول الى 40% من الراتب كضريبة تذهب مباشرة من صاحب العمل إلى خزينة الدولة، ولكن مثل هذه الإضرابات والتهديد بها دوما دون حق ودون وعي او احساس تصبح ترفا عندما تلجأ لها نقابات وموظفون كما يحدث عندنا دون التزام بالواجب تجاه العمل وقوانينه وأوقاته ولا يدفعون ضريبة للدولة حتى ولو كان فلسا احمر واحدا وفوق ذلك لا يدفع أغلبهم حقوق الدولة عليهم من قواتير ماء وكهرباء وغرامات لمخالفات مرورية وغيرها من المخالفات إلا عندما يضطرون اضطرارا لا مفر منه للدفع.

من ناحية أخرى لا يوجد اي بلد في العالم تتقاعد الاغلبية الساحقة من موظفيه في الخمسينيات او الاربعينيات من العمر ان لم يكن قبل ذلك فهذا الشيء تترك وحظ كبير لا يتوافر للآخرين في هذا العالم كما يتوافر لعدد كبير جدا من مواطنينا، وإن توافر في دولة أخرى يكون بصعوبة جدا ولأسباب حقيقية قاهرة وليس كأسباب أغلب التقاعد المبكر هنا وبالدات ما يسمى بالتقاعد الطبي (المضحك) الذي استفاد منه كثيرون بالبلد حتى اصبحنا نشك كثيرا في أن بالامر امرا خفيا و«كاني ماني» ويايادى تمتد دون حياء تحت الطاولة لنيل المقوم.

لذلك على مترفي بلدنا من الموظفين الحكوميين ان يراقبوا جيدا الإضرابات العمالية التي تعم فرنسا هذه الايام بسبب اقتراح الرئيس الفرنسي ساركوزي بإصلاح معاشات التقاعد وذلك برفع سن التقاعد من 60 الى 62 عاما، فلعل هذه المراقبة تغبركم وتجعلكم تفكرون مليون مرة قبل نطق كلمة الإضراب بسهولة والتهديد به بسهولة اكبر، وقبل ذلك تجعلكم تحمدون الرب على نعمة هذا العمر المبكر الذي تخرجون به للتقاعد عن العمل في الكويت، أما ان لم يعجبكم هذا الكلام المنطقي فعلى الدولة التفكير بجدية في فرض ضرائب على جميع الموظفين بالكويت ومن ثم اضرَبوا وقتما تشاؤون.

Mike14806@hotmail.com

إشراق متجدد

سلطان شفاقة العنزي

التفريق بين الدين ومن يمارسه

تخضع حسابات كنيسة الفاتيكان الكاثولوكية حاليا لتحقيقات من قبل السلطات الإيطالية بسبب وجود شك في عمليات نقل أموال بين حسابات الكنيسة بطريقة قد يكون الهدف منها «غسيل الأموال». وقامت السلطات

الإيطالية بتجميد 30 مليون دولار كإجراء احترازي حتى تنتهي التحقيقات بشكل رسمي. وهذه ليست المرة الأولى التي تخضع حسابات كنيسة الفاتيكان لتحقيقات بتهمة غسيل الأموال، فعندما انتشرت فضائح التخرشات الجنسية للقسيسين وخصوصا في الولايات المتحدة، ومع بروز قضايا تعويضية من قبل المتضررين من هذه التخرشات، قامت بعض الكنائس الكاثوليكية بتحويل وغسيل أموالها قبل صدور الأحكام ومن ثم إعلان إفلاسها حتى لا تضطر إلى دفع مبالغ طائلة للمتضررين. ولاقت مؤخرا إحدى قضايا التخرش الجنسي لقسيس صدى واسع، حيث اتهم القسيس بالتخرش بقرابة 200 طفل أصم على مدى سنوات عديدة، ثم اتضح وجود أوراق قد تثبت علم البابا الحالي للكنيسة بالتخرشات حين كان وقتها كاردينالا. وللعلم فهذه ليست التهمة الأولى ضد البابا الحالي بالتغاضي عن إبلاغ السلطات الأمنية بوجود شكاوى أثناء فترة توليه منصب الكاردينال. ويسمى البعض إلى محاكمة البابا شخصيا واستخراج أوراق أخرى قد تدينه بأمور أشد بينما يطالب البعض باستقالته من منصبه الديني.

أتكلم عن هذه الفضائح المالية والجنسية لا للاستهزاء برموز الدين المسيحي أو أي ديانة سماوية أخرى، وإنما



الغرض من ذكر الحقائق السابقة المؤلة هو توضيح نقطة مهمة وهي مكانة «الرمز الديني» لدى البعض. فجب أن نفرق بين الدين وبين من يمارسه. إذا كانت هناك تحرشات جنسية لدى فئة قليلة من القسيسين، فهذا لا

يعني أن الدين المسيحي يحث على التخرشات الجنسية ضد الأطفال، وإذا قام بعض المتطرفين الإسلاميين الذين يمثلون فئة قليلة جدا بقتل الأبرياء فهذا لا يعني أبدا أن الدين الإسلامي يحث على الإرهاب والقتل. وعلى المنوال نفسه، يجب أن نفرق بين الشخص وبين «المكانة الدينية»، فإذا قام شخص بالتخرش الجنسي ضد أطفال أبرياء فهذا الشخص لا يكون قسيسا حتى وإن ادعى الإيمان وقام بواجبات القساوسة، فالأمر خارج عن إرادته. فبفعله الفاضح تم هدم كل ما ادعاه سابقا ولا يحق له الوصف بلقب القسيس وإن حاول. ونقيس على ذلك إذا ظهرت فضيحة جنسية أو مالية ضد شخص عرف بكونه شيخا أو إماما للدين الإسلامي، فوجود مثل هذه الفضيحة يسلبه حق الادعاء بكونه شيخ دين وإنما هو مزيف وكذاب ولا حق له في التصلق بالدين الإسلامي الطاهر.

□ □ □

سأقتقد قلم شيخ الكتاب الأستاذ محمد مساعد الصالح - رحمه الله - فرغم الاختلافات الفكرية إلا أنني كنت قارئا دائما لعموده الشيق الذي حثني على التفكير في وجهات النظر المختلفة. والله من وراء القصد.

salanzi@gmail.com

بيت القصيد

عبدالهادي وسام العجمي



ماذا بعد الهجوم على «الغرفة»؟

تابعت ما يطرح على الساحة السياسية من شد وجذب حول موضوع غرفة التجارة، وأنا بالطبع لا ناقة لي ولا جمل في عالم التجارة، إلا أنني لي رأي في هذا الموضوع فمن تقبله خير وبركة، ومن لا يقبله فعلى المتضرر اللجوء الى القضاء! فمئلا يحدث هذا الايام.

رجالات الكويت من الرعيل الاول لم يدخلوا الجامعات ولم يتعلموا حتى في معاهد، الا انهم كانوا ومازال بعضهم القودة والنموذج والمثال والشخصية التي تحتذى، فقد بنوا الكويت وخططوا مشاريعها ولم يكونوا مهندسين، ووضعوا المستقبل الصحي والطبي وبنوا المستشفيات ولم يكونوا اطباء وبنوا المدارس التي تحولت فيما بعد الى جامعات ووضعوا البنى الاساسية وخططوا لكل شيء، كانت تجمعهم وتدفعهم وتشحذهم محبتهم لهذه الارض الطاهرة واخلاصهم لها، يدفعهم ولاؤهم وبجاسيهم ايمانهم ويدقق حساباتهم ضميرهم ودينهم، هذا الرعيل من التجار كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في ان تصل هذه الدولة الصغيرة في حجمها الفقيرة في مواردها الكبيرة من هؤلاء الرجال الى مصاف اكبر وارقى واغنى الدول، فقبل ظهور النفط الذي هو الآن مصدر قوتنا لا ينكر عمل تطوعي او بناء مسجد او مدرسة و..الخ في مجال الإنفاق والعطاء الا وكان اسم احد التجار الشرفاء واكرها الشرفاء واضع تحتها مليون خط مرادفا له ولا عجب ان تنهض الدولة الحديثة على ايديهم فالكويت من ابرز الدول الاسلامية والعربية التي عנית بالعمل الخيري والفكر التطوعي في مرحلة مبكرة حيث بدأ العمل فرديا كزست من خلالها علاقات الود والتراحم والتضامن والتكافل بين ابناء الشعب الكويتي، والكويت بحكم موقعها الجغرافي على طريق بحري معروف منذ القدم تم بحكم اتصالها بقوافل الصحراء كانت مؤهلة لان تحتل مركزا تجاريا هاما منذ نشأتها حيث كان يعتمد الى حد كبير على التجارة العابرة (الترانزيت) وكان غالبية سكانها من التجار الذين يعملون في ميدانسي التجارة المحلية والخارجية ويملكون المئات من السفن الخشبية الكبيرة والصغيرة.

احبتي الحديث قد يطول ويطول لا يمكن ان يختزل في مقال بل يحتاج الي محصلات حتى نغطي كل ذي حق حقه، لكن الذي اود ان اقول انه من المستغرب ان يفتح ملف غرفة التجارة في هذا الوقت بالذات مع انها تأسست منذ 1959 اي قبل ولادة الدستور بثلاث سنوات ويتم طرحه بهذه الطريقة على الملأ، ليس من الأفضل معالجة هذه القضية في الغرف المغلقة بعيدا عن وسائل الاعلام خاصة انها تمس شريحة من التجار بصماتهم واضحة في تاريخ الكويت ومن ينكر ذلك فهو جاحد وناكر للجميل بدلا من نشر غسيلنا ونصبج اضحوكة بين الدول؟! والله المستعان.